بغداد تترقّب زيارة العربي.. والقمة تدخل دوّامة الموقف من سوريا

مراقبون: لا نحتاج للحاضنة الإقليمية وعلينا الابتعاد عن زعماء فقدوا الشرعية

قبل أيام قليلة من زيارة أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي، البلاد، والتي من المتوقع - هذه الزيارة أن تندرج ضمن الاستعدادات لعقد قمة بغداد، عوّلت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب على هذه القمة في حل القضايا العربية العالقة، وكذلك في عودة العراق إلى ما أسمته بـ(الحاضنة العربية)، مؤكدة أن موقف الحكومة من الأزمة السورية لن يؤثر بأي شكل على حجم المشاركة العربية فيها إذا ما حصلت.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

وأكد عضو اللجنة حسن شويرد "أن جدول الجامعة العربية يقضي بعقد القمة المقبلة في بغداد والأخيرة لديها إصرار كبير على هذا الأمر، حتى تأخذ موقعها الدولي في المنطقة العربية، كما أن الدول العربية بأمسّ الحاجة الى قمة بغداد لاسيما بعد التحديات الأخيرة التي تشهدها المنطقة، ويجب أن يكون هناك لقاء للقادة العرب من اجل وضع الحلول للمشاكل والنظر لمصالح الشعوب ومراجعة الأوراق".

وتابع شويرد، النائب عن ائتلاف العراقية في تصريح لـ(المدى) أن "العراق يبحث اليوم عن قرار سليم تجاه ما تعانيه المنطقة وعقد القمة خير وسيلة ليدلي برأيه في هذا الموضوع"، واصفا النظام السياسي في العراق بـ"الأقوى من سواه من الأنظمة الموجودة في الدول العراقية"، مستدركا "برغم وجود بعض المشاكل الداخلية لكن يمكن تداركها أمام استحقاق مهم كعقد القمة العربية".

وعن المخاوف التي أبداها النائب عن العراقية حيدر الملا بشأن التأثّر بالموقف الذي وصفه بالسلبي من الأزمة السورية على مشاركة الزعماء العرب في القمة، قال عضو لجنة العلاقات الخارجية "إن الموقف العراقي كان واضحا داعما للجماهير السورية مع الإصلاحات الحكومية"، مبينا "لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة وما يحدث في دمشق يمكن معالجته من خلال استغلال قمة بغداد بصورة ايجابية".

وأوضح "لدينا تجربة سابقة مع قرارات الحصار الاقتصادي والتي تؤثر على الشعب السوري لا على الحكومة كما يتصورها البعض". وكشف "عن وجود خطوط مفتوحة للجنة الخارجية مع المعارضة السورية مع حكومة دمشق لإيجاد حلول من خلال تحقيق مطالب الشعب السوري ودرء المخاطر عن العراق في حال حدوث أي اضطرابات داخلية هناك". وكان العراق قد تحفظ على قرارين للجامعة العربية اتخذتهما بالضد من النظام السوري على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، أحدهما يتعلق بعضوية دمشق في الجامعة، وآخر بفرض عقوبات اقتصادية عليها.

وذكر شويرد أن لجنته مجمعة على عقد القمة العربية في بغداد، وتابع "ان الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية جعلتنا نترك مناقشة القمة ضمن جدول أعمال اللجنة لكننا قطعنا شوطا كبيرا بهذا المضمار وستكون لنا كلمتنا حين يأتي الوقت المناسب".

بالمقابل أبدى مراقبون استغرابهم من إصرار بغداد على عقد القمة، مطالبين بعدم إعطاء الشرعية لزعماء فقدوا هذه الشرعية في بلدانهم، مشددين على ضرورة معاينة الأحداث في المنطقة وانتظار ما تؤول إليه، ومن بعدها اتخاذ موقف من القمة على أن تستغل هذه الفترة بإقامة علاقات وثيقة مع دول غربية ساعدت العراق في الفترة التي تلت سقوط النظام السابق حيث كان الأخير يعيش في عزلة عربية في ظل مواقف أنظمة هذه الدول السلبية من العملية السياسية في العراق.

ويرى القيادي في الائتلاف الوطني وائل عبد اللطيف "أن تباكي الحكومة على عقد قمة عربية في الوقت الحالي لا مبرر له"، حسب وصفه، معللا ذلك بـ "أن الأنظمة العربية تعيش في خريفها وتتساقط أوراقها تباعا، فلا يزال المشهد العربي معقداً، في المغرب وسوريا والأردن والكويت وصولا إلى السعودية"، متسائلا "كيف للحكومة استقبال أشخاص فقدوا الشرعية في بلدانهم؟، هل تريد أن ترجعها لهم؟"، لافتا إلى "أن اغلب زعماء هذه الدول باتوا منبوذين في بلدانهم".

عبد اللطيف اكد أن ما تحصّل عليه العراقيون من الإصرار على عقد القمة "ترميم الفنادق التي ستضيّف الزعماء العرب"، مشددا على أن "بغداد لن تحصل على شيء من دول المنطقة والتي لديها موقف سلبي من الوضع في العراق".

ولا يعير القيادي في الائتلاف الوطني أهمية إلى المحيط العربي وإمكانية الاستفادة من عقد قمة، وقال "فتحت أمامنا أبواب عالمية لدول غربية أكثر تطورا من العربية، قدمت لنا مساعدات كثيرة خلال الفترة الماضية"، متسائلا "ما جدوى إقامة علاقات تجارية مع دول فقيرة كاليمن أو عمان أو البحرين؟"، موضحا "أن إقامة علاقات مع دول غربية التي تقدر الحريات وحقوق الإنسان تأتي لنا بالنفع ومن بعدها سوف تصر الدول العربية على إقامة القمة في بغداد".

وانتقد عبد اللطيف ما اسماه عدم وجود سياسية خارجية موحدة من قمة بغداد حتى تبين من خلالها الجدوى من انعقادها، وقال "لا نمتلك ورقة عمل تنظم علاقاتنا مع الدول العربية"، مبينا "على العكس فأنها محكومة بالأهواء، فالأردن التي تسيء العلاقة مع العراقيين ولا تحترم وزيرنا تتحصل على النفط العراقي بتسهيلات مالية كبيرة وان سوريا التي تدفع بالانتحاريين والإرهابيين الى العراق، كذلك السعودية والتي لا تزال تنفذ أحكام الاعدام بالسيف في القرن الواحد والعشرين تتباكى الحكومة على إقامة علاقات معها".

وخلص القاضي عبد اللطيف إلى "أن العودة الى الحاضنة العربية غير صحيحة بالمرة، وان اغلب الدول التي تطالب سوريا باحترام حقوق الإنسان تقمع شعوبها، وبغداد قلب الأمة العربية والإسلامية ويجب ألاّ نعتمد على دول المنطقة في هذا الأمر".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

المسؤولون وسمعة العاصمة!!

لن أتحدث عن تقريرين ، الأول عن مستويات الفساد المالي في البلاد والثاني الذي صنف بغداد كأسوأ مدينة للحياة الانسانية . أود ان أسأل واعرف حقيقة هل غمض جفن لمسؤول ، وامضى ليله يحاسب ضميره على مسؤوليته عن السمعة التي وصلت اليها بغداد في عيون الناس ؟ في الحقيقة لم اشاهد مسؤولا قطب جبينه حزنا وكمدا واحساسا بالعار من ان بغداد أسوأ من مقديشو ! ولم أسمع احدهم يعترف ويقر بما آلت اليه العاصمة ، سمعنا صراخا عن مؤامرات امبريالية وصهيونية عالمية ولوبيات تعدّ مثل هذه التقارير ، ولكن ضد من ؟ لأحد يجيب ، هل هي مؤامرات ضد الشعب العراقي أم ضد المسؤولين أم ضد طائفة محددة ؟

ينبغي على الذين تقع على مسؤولياتهم الحياة في بغداد ان يشعروا بالعار حقيقة ، لان مثل هذه التقارير والاحصاءات تكشف بما لايقبل مجالا للشك ، عن مستويات المهنية والنزاهة بل والوطنية ايضا لدى المسؤولين، لان اي مسؤول يمتلك ذرة من الاحساس الوطني لايقبل ان يكون ترتيب عاصمته في المراتب الاولى للفساد المالي وسوء الحياة وشروطها الانسانية.

اذا تحدثنا من منطلق سياسي واقتصادي فان بغداد ما ينبغي لها ان تكون هكذا مع تخمة افواه المسؤولين بحديث المليارات .

اذا تحدثنا بلغة درس الوطنية في الخامس الابتدائي الذي يعلمنا النظافة ونقاء البيئة والحياة المشتركة وسيادة القانون فان بغداد ما كان ينبغي لها ان تكون على ماهي عليه الآن!

اذا تحدثنا بلغة العشائر فأعتقد ان سمعة ديوان العشيرة وليس القرية يشكل خطا احمر لايجوز لأحد أن يتجاوزه ، فالديوان ينبغي ان يكون نظيف المكان والسمعة وأن لايدخله سيئ على الاطلاق ، فأين سمعة بغداد من هذه المساحة الصغيرة ؟

اذا تحدثنا بلغة السمعة الخاصة فان الانسان السوي ميال بل ويجاهد لان يحصل على كلمات الاطراء جراء افعاله الجيدة والمفيدة في مجتمعه ومحيطه ، فهل كانت لغة الاطراء من نصيب بغداد من افواه وقلوب الآخرين؟

لانعرف حقيقة بأي لغة نقارن بين ماينبغي ان تكون عليه بغداد وبين اهمال وعدم اكتراث المسؤولين باعادة الحياة الى بغداد ،واية لغة يتعاملون فيها انفسهم مع بغداد ، هل هي عاصمة لهم ؟ هل هي محطة عابرة لكسب الامتيازات والملايين وتركها على حافة المدن المتخلفة حتى ؟ هل ينظرون اليها الآن باعتبارها جنة من جنان الله ، ويغمضون العين ويصمّون الآذان عن الحقائب المعيبة عن بغداد وسمعتها ؟ هل هناك من يريد ان ينتقم منها أكثر مما انتقم منها ومن أهلها ،صدام الذي كان يعيرنا بأننا الحفاة وهو القادم من شارع الشانزليزيه ؟ حتى ياتي اليوم الذي نرى فيه مسؤولا يحزن لحزن بغداد على ما آلت اليه عاصمة الحضارة والتبغدد والاناقة والثقافة ليس بأيدينا الا ان نرفع ابيات الجواهري شعارا والتي تقول "أنا عندي من الآسى جبل... يتمشى معي وينتقل" لاننا لانستطيع ان نقول اكثر ماقاله التقريران الدوليان عن النزاهة والحياة الانسانية في بلادنا!!

واشنطن تتمنّى تحقيق رغبة المالكي في إبقاء قوات للناتو

تقارير أميركية تؤكد عدم جاهزية بغداد لإجراء مناورات عسكرية ثقيلة

بعد أشهر من فشل الولايات المتحدة والعراق في التوصل إلى اتفاق بشأن تواجد القوات الأميركية في العراق بعد عام ٢٠١١، يكافح حلف شمال الأطلسي (الناتو) اليوم للتفاوض حول تمديد بقاء بعثته التدريبية في العراق لكن الآفاق لا تبدو جيدة. يقول ايفو دالدر، السفير الأميركي لدى الناتو "لقد طلب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مراراً بقاء قوات التحالف

□ عن: (فورن بوليسي)

نحن نحاول تحقيق الرغبة في إبقاء مهمة الناتو التدريبية"، وذكر دالدر بان هناك مفاوضات مكثفة في الطريق، لكن بدون عقد اتفاقية بحلول ٣١ كانون الأول فأن على مدربي الناتو كافة مغادرة العراق.

أقر دالدر بأن ابرز نقاط التفاوض هي ضرورة منح قوات الناتو التي ستبقى في العراق حصانة من الملاحقات القانونية في المحاكم العراقية، وان عدم وجود اتفاق حول الحصانة كان السبب الرئيس في عدم تمديد بقاء القوات الأميركية بعد العام الحالي.

يستمر البيت الأبيض بالقول إن الرئيس باراك أوباما كان دائما يريد سحب القوات كافة من العراق بحلول نهاية العام، الا ان الكثير من المسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية كانوا يعملون سرا وعلانية من اجل التفاوض بشأن التمديد . بالنتيجة ، اتفق كبار المسؤولين داخل إدارة اوباما على ان تمديد بقاء القوات الاميركية غير ممكن دون منحها الحصانة.

في مفاوضاتها مع الحكومة العراقية، طالبت إدارة اوباما بأن أية اتفاقية حول الحصانة يجب ان يصادق عليها البرلمان العراقي (مجلس النواب) من اجل تطمين الحكومة الأميركية على مراعاة الحصانة. وبسبب تفجر القضية داخل السياسة العراقية فقد ثبت أن ذلك غير ممكن بل مستحيل. لم يقل دالدر ما إذا كان مفاوضو الناتو يطلبون تمرير اتفاقية الحصانة من قبل مجلس النواب العراقي، إلا انه قال إن أية اتفاقية بشأن الحصانة يجب أن تكون مقبولة من قبل جميع الدول الأعضاء في الناتو والبالغ عددها ٢٨ دولة بضمنها الولايات المتحدة.

يقول قاسم الاعرجي، عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية "مشكلة الحصانة الخاصة باتفاقية المدربين الاميركان نفسها تواجهنا اليوم مع الناتو".

الجيش العراقي بحاجة شديدة إلى المساعدة لأنه يحاول التعويض عن فقدان الدعم العسكري الأميركي. فحسب تقارير من العراق ان القوات المسلحة العراقية لم تتطور الى درجة اجراء مناورات من الوزن الثقيل ، أو التنسيق بين القوات الجوية والبرية ، أو إدارة منظومة لوجستية معقدة للإمدادات العسكرية.

لم يتخل الناتو عن المفاوضات، لكنه الآن ليس أمامه سوى شهر واحد لإكمالها ، ثم عليه أن يتسلم المصادقة البرلمانية على أية اتفاقية تعقد بين الناتو والعراق . يقول دالدر "نحن نبذل جهدنا للتوصل إلى الاتفاقية، لكن الوقت ينفد".

في الوقت نفسه، انتهت زيارة نائب الرئيس جو بايدن الى العراق، وأوضح مسؤولو الادارة المرافقون له بان القوات الأميركية التي ستغادر العراق هذا الشهر لن تعود إليه. وقال احد المسؤولين المرافقين لبايدن "لا توجد مناقشات أو إعادة نظر أو فكرة عن عودة القوات الأميركية للعراق".

يبدو أن ذلك يناقض ما ذكره وزير الدفاع ليون بانيتا أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ يوم ١٥ تشرين الثاني عندما قال "نأمل ألاّ يكون تواجدنا في العراق كوزارة خارجية فقط ، بل أن نتمكن من التفاوض بشأن الوجود العسكري أيضا".

وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما قد جدد منتصف الشهر الماضي التزام بلاده بالانسحاب من العراق نهاية العام الحالي وفقا للاتفاقية الموقعة بين بغداد وواشنطن، مشيرا الى ان عملية الانسحاب تشير وفق المخطط المدروس والمعد مسبقا، وأكد أوباما "استعداد الولايات المتحدة لانجاز عملية سحب قواتها من العراق مع نهاية العام الحالي". مشيرا الى ان الولايات المتحدة ستنهي الحرب في العراق مع نهاية هذا العام. والكثير من العسكريين سيرون أفراد عائلاتهم مع حلول أعياد ميلاد المسيح ورأس السنة"، وقال أوباما "سيعود أكثر من مليون عسكري أميركي إلى الحياة المدنية خلال السنوات الخمس المقبلة".

■ ترجمة: المدى

اعلام

◆ طه: لجنة الأمن النيابية تقدّم التوصيات فقط

طالب عضو لجنة الأمن والدفاع شوان محمد طه الحكومة بوضع إستراتيجية وخطط أمنية جديدة بعد انسحاب القوات الأمريكية.

وقال طه أن لجنة الأمن والدفاع ليس لها الحق بوضع خطط أمنية لأنها تقوم فقط بتقديم التوصيات للجهات التنفيذية وهي من تقوم بالأخذ بهذه التوصيات وتنفيذها. وأضاف: أن على الحكومة العراقية أن تقوم بوضع خطط استراتيجية جديدة تساهم في استتباب الأمن بعد خروج القوات الأمريكية نهاية هذا العام.

◆ العوادي: رئيس الوزراء سيحسم منصب الدفاع

رجح النائب عن دولة القانون إحسان العوادي أن يرشح رئيس الوزراء مرشحاً لوزارة الدفاع بعيدا عن العراقية، محملاً العراقية مسؤولية هذا التأخير.

وقال العوادي إن القائمة العراقية تتحمل مسؤولية تأخير الوزارات الأمنية بسبب عدم ترشيحهم شخصيات كفوءة ومستقلة. وأضاف: اذا استمرت العراقية في تقديم شخصيات غير كفوءة سيضطر المالكي إلى تقديم مرشح لوزارة الدفاع من المكون السني لكن بعيداً عن العراقية.

◆ المساري: لا اعتراض على أيّ حل للمشاكل السياسية

أكد النائب عن العراقية احمد المساري إن كتلته مع أي إجراء تتخذه رئاسة الجمهورية لحل المشاكل بين الكتل السياسية، ولا اعتراض على إشراك جهات خارج العملية السياسية في المؤتمرات .

وقال المساري إن العراقية مع أي إجراء يؤدي إلى تفاهم الشعب العراقي سواء من داخل العملية السياسية ام خارجها، وأن العراق ملك للجميع ولا يكمن لأي جهة أن تنفرد به دون أخرى.